

تعليم الكبار واستشراف التنمية المستدامة

"وفق رؤية مصر ٢٠٣٠"

د/ عاشور أحمد عمري

رئيس الهيئة العامة لتعليم الكبار

مدرس كلية التربية - جامعة عين شمس

مقدمة

مما لا شك فيه أن الإنسان هو محور التنمية المستدامة، لذا يجب السعي الدؤوب إلى إقامة عالم يتمتع بالعدالة والإنصاف يشمل الجميع دون تمييز، هذا العالم يكون مبتغاه تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل لمن يعيشون على هذه الأرض، وكذلك تتميتهم تنمية اجتماعية، وحماية البيئة من التلوث والاعتداء السافر عليها، ليعيش الإنسان بشكل آمن، ولاسيما الأجيال القادمة من الأطفال والشباب والأجيال المقبلة، والمساواة وعدم التمييز، سواء على أساس: العمر، أو الجنس، أو الدين، أو الوضع الاقتصادي.. الخ؛ لذا اعتمد المجتمع الدولي في قمة الأرض بالبرازيل عام ١٩٩٢ مصطلح "التنمية المستدامة" بما يعني تلبية احتياجات الجيل الحالي دون إهدار حقوق الأجيال القادمة في الحياة في مستوى لا يقل عن المستوى الذي نعيش فيه. وقد حدد المجتمع الدولي أبعاد ثلاث للتنمية المستدامة يجب أن تراعى للعمل على

تحقيقها تتمثل في: "نمو اقتصادي، تنمية اجتماعية، وحماية البيئة، ومصادر الثروة الطبيعية بها.

ويستطيع التعليم أن يسرع بطرائق متعددة من وتيرة التقدم نحو تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة المقترحة لعام ٢٠١٥، وما بعد. فالتعليم ليس حقاً من حقوق الإنسان الأساسية فحسب، وإنما هو أيضاً، كما أظهره هذا التقرير، أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية. ويتيح التعليم للأفراد، وخاصة النساء، أن يعيشوا حياة ملؤها الصحة والإبداع ولها معنى ومغزى ومقومات للتكيف وأن يتطلعوا إلى هذه الحياة. ويعطي التعليم لصوتهم صدى أقوى في الشؤون المجتمعية والوطنية والعالمية. ويتيح لهم فرصاً جديدة في مجال العمل ويفتح آفاقاً جديدة للارتقاء الاجتماعي. وباختصار، يؤثر التعليم تأثيراً كبيراً على العديد من قطاعات التنمية. ولذلك، يجدر أن يكون حجر أساس في الإطار الإنمائي لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي تأكيد وتجديد الالتزامات السياسية والمالية التي قطعتها البلدان والجهات المانحة في مجال التعليم. وهناك حاجة ملحة لتوطيد أواصر التعاون بين القطاعات سعياً إلى تحقيق مظاهر التآزر هذه وترسيخها (اليونسكو: ٢٠١٥، ص ١٥).

وتعد مشكلة الأمية من أهم المشكلات التي تقف حجر عثرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ لما لها من تأثير سلبي على مجالات الإنتاج المختلفة (الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي)، في وقت أصبح فيه من الضروري تحرير الإنسان من قيد

العجز الفكري، وإطلاق طاقاته الخلاقة، وصقل قدراته المبدعة، وتأهيل مهاراته وتقنين خبراته، تمكينا له من السيولة الاجتماعية، ومن التداول على مستوى المجتمع وعلى مستوى العصر الذي يعيش فيه، ولا يتحقق ذلك إلا بالتحرك من الأمية. كما أن حجم التغيرات الهائلة التي يشهدها المجتمع العالمي في الوقت الحالي، والتي تمثلت في الثورة المعرفية والمعلوماتية، والتكنولوجية، والصناعية، جعلت الأمي في حالة من العجز التام عن التعامل مع هذا التقدم السريع، مما يمنعه من المشاركة السياسية والاقتصادية دون الحاجة إلى التعليم، حيث أصبح التعليم أمراً أساسياً للمواطنين كافة لكي يعيشوا عصرهم، ويتمكنوا من فهم التغيرات والمتغيرات والتعامل معها وبها، وأن يكونوا قادرين على كسب أرزاقهم؛ لذا فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بمشكلة الأمية من جانب الدولة المصرية، من خلال بذل العديد من الجهود المتواصلة والمستمرة لمواجهة هذه المشكلة الخطيرة.

أولاً: الوضع الراهن للأمية في مصر:

تعرف "الأمية لغوياً" بأنها: "أم الشيء، أصله، ونسبة الشيء إلى الأم يعني أنه على فطرته لم يغيره شيء (أبو بكر الرازي: ٢٠٠٤، ص ٢٥). أما مفهوم "الأمية إصطلاحاً" فإنه لا يوجد اتفاق على تعريف واضح لها، وذلك لكثير من الاعتبارات التي ترتبط بطبيعة وثقافة كل بلد ونوع الأمية التي تعاني منه، وأيضاً طبيعة كل عصر

ومتطلباته الثقافية، إلا أنه طبقاً للتوصيات الدولية فإن الأمي كما عرفته اليونسكو هو "الشخص الذي لا يستطيع أن يقرأ ويكتب بيان بسيط وقصير عن وقائع حياته اليومية. وتُعرف "الأمية اصطلاحاً" بأنها: "انخفاض مستوى معرفة الفرد في مجال معين عن المستوى الممكن موضوعياً والمطلوب اجتماعياً والمرغوب فردياً، وهي تعني في أبسط معانيها الأمية الأبجدية وهي عدم تملك الفرد المهارات الأساسية في القراءة والكتابة والحساب إلى المستوى الذي يؤهله لمتابعة التعلم والتدريب" (عبد الله بيومي: ٢٠٠٠، ص ٣١).

وفي مصر عرّف "القانون رقم (٨) لعام ١٩٩١ (الأمي) بأنه: "كل مواطن يتراوح عمره ما بين الخامسة عشرة والثلاثين، غير المقيد بأية مدرسة، ولا يجيد القراءة ولا الكتابة، ولا الحساب، ولم يصل في تعليمه إلى نهاية الحلقة الابتدائية من التعليم الأساسي" (قانون ٨ لمحو الأمية: ١٩٩١). ويرى البعض، أن الأمي في العصر الحالي ليس هو من لم يكتسب مهارات القراءة والكتابة فحسب بل أنه غير قادر على الوعي بالمتغيرات الاجتماعية والثقافية والعملية المحيطة به" (إلهام عبد الحميد: ٢٠٠٤، ص ١١٥)؛ ومن ثم فقد تعدت مظاهر وأوجه الأمية خاصة في ظل ثورة المعلومات والتي أصبحت تفرض تحدياتها على بلدان العالم كله، وعلى هذا فقد مر مفهوم الأمية أيضاً بمراحل التطور التي مرت بها الحضارة الإنسانية. والتي يمكن تصنيفها كما يلي:

- الأمية الأبجدية: وتعني عجز الإنسان في سن المدرسة وما فوق عن القراءة والكتابة وإجراء العمليات الحسابية البسيطة (جمعة حجازي: ٢٠٠٧، ص ٧).
 - الأمية المهنية: التي تعني عجز الفرد عن استيعاب وامتلاك المهارات الأساسية لمهنته، كما يرى البعض بأنها "كل شخص غير قادر على ممارسة جميع الأنشطة التي تكون فيها معرفة القراءة والكتابة شرطاً ضرورياً لحسن سير جماعته ومجتمعه.
 - الأمية الحضارية: ويقصد بها عجز الأفراد عن مسايرة النشاط الحضاري والاندماج في ثقافة مجتمعهم، وقد حددت اليونسكو ثمانية أنواع لهذا النوع من الأمية، وتشمل: "الأمية السياسية، والدينية، والاجتماعية، والصحية، والاقتصادية، والوجدانية، والثقافية والمعلوماتية .. الخ.
- ويرتكز مشروع تعليم وتعلم الكبار وفق رؤية مصر ٢٠٣٠ على تحليل الوضع الراهن للأمية بمصر، ومن ثم تصميم عدد من المشروعات لتحقيق أهداف برنامج تعليم وتعلم الكبار في ضوء الخطة التنفيذية لمحو الأمية بمصر التي تشرف عليها الهيئة العامة لتعليم الكبار. وتشير الإحصاءات إلى أن نسبة الأمية في مصر تصل إلى ما يقرب من (١٨ مليون أمي)، في الشريحة العمرية من (١٥ سنة فأكثر)، وفقاً لأحدث الإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، لعام ٢٠١٨، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (١)

عدد الأميين ونسبهم في الفئة العمرية ١٥ فأكثر، لعام ٢٠١٨

النسبة %	عدد الأميين	عدد السكان	البيان
٢٣.٦ %	٧.٥٩٦.٤٢٥	٣٢.١٢٨.١٠٠	ذكور
٣٤.٦ %	١٠.٤٦٩.٣٣٠	٣٠.٢٢٤.٠٢٩	إناث
٢٩ %	١٨.٠٦٥.٧٥٥	٦٢.٣٥٢.١٢٩	إجمالي الجمهورية

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠١٧): أعداد السكان والأميين للشريحة العمرية ١٥ سنة فأكثر

من الجدول السابق، يتضح مدى ارتفاع نسبة الأمية في مصر، إذ يصل عدد الأميين إلى ما يقرب من (١٨ مليون أمة) في الفئة العمرية من (١٥ سنة فأكثر) بنسبة تصل إلى حوالي (٢٩%) من عدد السكان. والجدول التالي يوضح أعداد الأميين ونسبتهم بمحافظات مصر عام ٢٠١٨.

جدول (٢)

أعداد ونسب الأميين في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر بمحافظات الجمهورية ٢٠١٨

م	المحافظة	أعداد الأميين			النسبة المئوية	
		ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث
١	المنيا	٥٩٣,٩٣٣	٨٦٥,٤٣٥	١,٤٥٩,٣٦٨	٣٣.٤ %	٥١.٧ %
					٤٢.٣ %	جملة

النسبة المئوية			أعداد الأميين			المحافظة	م
%٤٠.٩	%٤٩.٨	%٣٢.٤	٧٩٤,١٤٨	٤٦٩,٤٨٩	٣٢٤,٦٥٩	بنى سويف	٢
%٣٩.٠	%٤٦.٦	%٣١.٨	١,٠٨١,١٦٤	٦٢٤,٦٢٠	٤٥٦,٥٤٤	أسيوط	٣
%٣٨.٨	%٤٥.٨	%٣٢.٤	٨٤٠,٣٣١	٤٧٤,٣٤٧	٣٦٥,٩٨٤	الفيوم	٤
%٣٨.١	%٤٧.٢	%٢٩.٥	١,١٧٥,٦٦٤	٧٠٦,١٣١	٤٦٩,٥٣٣	سوهاج	٥
%٣٧.١	%٤٤.٦	%٣٠.١	١,٤٨٤,٩٧٦	٨٦٣,٨٨٩	٦٢١,٠٨٧	الجيزة	٦
%٣٥.٣	%٤٦.٨	%٢٥.٤	٨٨,٣٧٣	٥٤,٥٠٦	٣٣,٨٦٧	مرسى مطروح	٧
%٣٢.٨	%٤٢.٥	%٢٣.٦	٦٦٩,٥٥٣	٤٢٤,٠٥٧	٢٤٥,٤٩٦	قنا	٨
%٣٢.٢	%٣٧.٩	%٢٦.٧	٧١١,٧٧٦	٤١٢,٠٥١	٢٩٩,٧٢٥	كفر الشيخ	٩
%٢٩.٥	%٣٤.٦	%٢٤.٦	١,٣٦٠,٦٦٢	٧٧٦,٦٠٠	٥٨٤,٠٦٢	الشرقية	١٠
%٢٨.٩	%٣٦.٣	%٢١.٩	٢٤٦,٢١٨	١٤٩,٦٤٥	٩٦,٥٧٣	الأقصر	١١
%٢٧.٨	%٣٣.٢	%٢٢.٩	١,٥٥٨,٧١٣	٨٩٠,٦٣١	٦٦٨,٠٨٢	الجيزة	١٢
%٢٦.٧	%٣٠.١	%٢٣.٤	١,١٤٤,٦٩٥	٦٣٨,٠١٦	٥٠٦,٦٧٩	الدقهلية	١٣
%٢٦.٧	%٣١.٧	%٢٢.٠	٩٨٦,٣٢٧	٥٦٥,٢٣٣	٤٢١,٠٩٤	القليوبية	١٤
%٢٥.٥	%٣١.٣	%٢٠.١	٧١٦,١١٧	٤٢٥,٣٣٨	٢٩٠,٧٧٩	المنوفية	١٥
%٢٥.٤	%٣٤.١	%١٧.٠	٦٩,٨١٩	٤٦,١٢١	٢٣,٦٩٨	شمال سيناء	١٦
%٢٤.١	%٢٩.١	%١٩.٢	٨١٣,٢٥٣	٤٨٣,٠٦٨	٣٣٠,١٨٥	الغربية	١٧
%٢٣.٩	%٢٨.٣	%١٩.٨	٢٠٠,٦٩٤	١١٥,٢٨٧	٨٥,٤٠٧	الإسماعيلية	١٨
%٢٢.٩	%٢٢.٨	%٢٢.٩	٢٢٦,٥٥٥	١١٠,٢٦١	١١٦,٢٩٤	دمياط	١٩
%٢١.٤	%٢٧.٣	%١٥.٧	٢٠٩,٥٨٤	١٣١,٧٢٣	٧٧,٨٦١	أسوان	٢٠
%٢٠.٨	%٢٣.٩	%١٧.٨	٧٥٥,٠٥٣	٤٢٢,٤٣٠	٣٣٢,٦٢٣	الإسكندرية	٢١
%١٩.١	%٢٣.٦	%١٤.٩	١١,٨١٨	٧,٠٦٥	٤,٧٥٣	جنوب سيناء	٢٢
%١٧.٧	%٢٠.٥	%١٥.١	١,٢٣٥,٥٧٧	٦٨٣,٣٨٦	٥٥٢,١٩١	القاهرة	٢٣

م	المحافظة	أعداد الأميين			النسبة المئوية		
٢٤	السويس	٣٥,٢٠٧	٤٨,٠٣٨	٨٣,٢٤٥	%١٣.٩	%٢٠.٠	%١٦.٩
٢٥	الوادي الجديد	٩,٦٠٦	١٧,٢٠١	٢٦,٨٠٧	%١١.٦	%٢٢.٠	%١٦.٦
٢٦	بورسعيد	٣٨,٢٤٩	٤٦,٠٠٩	٨٤,٢٥٨	%١٣.٦	%١٧.٤	%١٥.٤
٢٧	البحر الأحمر	١٢,٢٥٤	١٨,٧٥٣	٣١,٠٠٧	%١٠.٢	%١٧.١	%١٣.٥
	الجملة	٧,٥٩٦,٤٢٥	١٠,٤٦٩,٣٣٠	١٨,٠٦٥,٧٥٥	%٢٣.٦	%٣٤.٦	%٢٩.٠

المصدر: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالهيئة العامة لتعليم الكبار: بيان بأعداد الأميين ونسبتهم في الفئة العمرية ١٠ سنوات فأكثر، عام ٢٠١٨.

يتضح من الجدول السابق، أن أعلى نسب الأمية تتركز في محافظات الوجه القبلي (صعيد مصر)، مثل محافظات: (المنيا، وبني سويف، وسوهاج .. الخ)؛ وذلك نتيجة لعدة اعتبارات من أهمها: العادات والتقاليد، وانتشار الفقر والعدو، الفجوة التوعوية بين تعليم الذكور والإناث، حيث تكاد تصل نسبة الأمية بين الإناث ضعف الذكور. كما تشير الإحصاءات إلى أن أقل نسبة للأمية موجودة في المحافظات الحدودية التي يقل فيها عدد السكان، مثل محافظات (البحر الأحمر، والوادي الجديد، وبورسعيد، والسويس).

ثانياً: فهم التعليم من أجل التنمية المستدامة ومتطلباتها:

يبقى التعليم هو مدخل التنمية واستدامتها، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، ولا سبيل للتنمية سوى بتفعيل هذا الحق وكونه شاملاً للجميع ومن خلال إعطاء فرص متكافئة وامتساوية لهم، فهذا الحق ليس منة، كما يجب أن يكون هذا الحق مجانياً

وملزماً للجميع، وهذا الحق يتطلب المساواة بين الجنسين وإدماج ذوي الاحتياجات (القدرات) الخاصة، وتفعيل هذا الحق إذا ما تم بشكل مثالي؛ سيكون له أثره الإيجابي المباشر على التنمية واستدامتها في المجتمع وتمكينه.

وتأتي استراتيجية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لتتسق مع المتطلبات الوطنية، والإقليمية، والدولية؛ حيث تستهدف أن يكون التعليم بجودة عالية، ومتاحاً للجميع دون تمييز في إطار نظام مؤسسي كفاء وعادل، يساهم في بناء شخصية متكاملة لمواطن معتر بذاته، ومستدير، ومبدع، ومسئول، ويحترم الاختلاف، وفخور بوطنه، وقادر على التعامل التنافسي مع الكيانات إقليمياً وعالمياً (وزارة التخطيط: ٢٠١٤، ٣٢). ويتمثل المطالب الأساسي للتنمية المستدامة في: "مواطن تُحسّن تربيته وتعليمه، وتمكينه من المهارات الحياتية والتكنولوجية، التي تضمن مشاركته الفاعلة في عملية التنمية واستدامتها؛ ليكون قادراً على الحفاظ على البيئة، والتراث الوطني، مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة".

كما تتطلب التنمية المستدامة في مجال تعليم وتعلم الكبار؛ الوصول للمستهدفين، وتحفيزهم، وتنظيمهم، لتمكينهم بشكل جيد، وهذا التمكين لن يتم إلا بمجارة العصر وتطورات المعرفة والرقمية بالشكل المناسب، في حدود الإمكانيات المتاحة. كما تتطلب التنمية تشاركية الجميع _ دون استثناء _ من الجهات الحكومية، وغير الحكومية، ولاسيما المجتمع المدني بما يمتلكه من خبرات ومقدرات تجعله ملاصقاً للجمهور

المستهدف بشكل مباشر؛ فالحكومة لا يمكنها القيام بكل الأدوار، إنما يعزز قوتها وأدائها مشاركة الجميع؛ ليصبح المجتمع قوياً قادراً على إدارة ذاته وصولاً لإحداث التنمية المنشودة واستدامتها.

وعلى هذا الأساس، تعد القرائية هي العامل الأساسي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تمكن الأفراد من مباشرة حقوقهم: "السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وتعزز قدراتهم من أجل فهم المجتمع، والحد من الفقر، وترسيخ مفهوم المواطنة، والتسامح، وقبول الآخر، ونبذ العنف والإرهاب؛ فالقراءة ليست مجرد الإلمام بمبادئ القراءة والكتابة والحساب، واكتساب بعض المعارف والمهارات؛ إنما هي التحول لإعداد المواطن لجودة الحياة، والانتقال من التعليم النمطي إلى اكتساب المهارات بشكل تشاركي؛ لتعديل السلوك والاتجاهات بصورة تتسق مع متغيرات العصر ومفرداته، وبخاصة الثورة الرقمية التي يشهدها. وكذلك الانتقال من التعلم الفردي لبناء مجتمعات التعلم؛ انطلاقاً من الاحتياجات الفعلية للمتعلمين ومجتمعاتهم لتمكينهم، وتعظيم القيم المضافة لعمليتي التعليم والتعلم لهم.

تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في سياسات تعليم الكبار

يأتي "الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة" ليؤكد على: "ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع". فالمطلب الأساس للتنمية المستدامة في تعليم الكبار هو: إعداد مواطن متعلم بشكل جيد يكون

قادرًا على العيش والاتصال والتواصل مع الآخرين، ويكون ذلك المواطن منتجًا مساهمًا في قضايا وطنه بفاعلية ووعي وبصيرة. هذا المواطن عليه أن يكون ممكنًا من المهارات الحياتية والتكنولوجية ليستطيع المشاركة في عملية التنمية، وليكون قادرًا على المحافظة على البيئة، وهويته، وتراثه الوطني لجيله مع الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة.

كما تعكس غايات الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الالتزام العالمي لكلّ الدول بضمان الحقّ بالإنفاذ إلى تعليم جيّد لجميع مدى الحياة. ويشمل الأمر التزامات بضمان الإنفاذ إلى تعليم ما قبل ابتدائيّ وابتدائيّ وثنائويّ جيّد للجميع وبضمان فرصة متساوية في الإنفاذ إلى التعليم والتدريب الفعّال والجيّد بعد المرحلة الثانوية. وتتطوي كل الغايات على همّ مركزي وهو ضمان فرص متساوية في الإنفاذ إلى تعلّم فعّال وذي صلة (اليونسكو: ٢٠١٦: ١٠-١٢).

١. ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثنائوي مجاني ومنصف جيد مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.
٢. ضمان أن تتاح لجميع البنات والبنين فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٣٠.

٣. ضمان تكافؤ فرص جميع الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم المهني والتعليم العالي الجيد والميسور التكلفة بما في ذلك التعليم الجامعي بحلول عام ٢٠٣٠.
٤. تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة بحلول عام ٢٠٣٠.
٥. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة بما في ذلك للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والشعوب الأصلية والأطفال الذين يعيشون في ظل أوضاع هشّة بحلول عام ٢٠٣٠.
٦. ضمان أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار رجالاً ونساءً على حد سواء بالقراءة والكتابة والحساب بحلول عام ٢٠٣٠.
٧. ضمان أن يتمتع جميع البنات والبنين والفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف جيد مما يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠.

الغايات الخمسة المرتبطة بتعليم الكبار وتعلمهم ضمن الهدف الرابع:

لاشك أن التعليم من أجل التنمية المستدامة يعزز قدرة الدارسين على اتخاذ قرارات مستنيرة، وتدابير مسؤولة تضمن سلامة البيئة، والاستدامة الاقتصادية، وعدالة المجتمع، وذلك لصالح الأجيال الحالية والمقبلة، مع احترام التنوع الثقافي، ويندرج هذا التعليم في نطاق التعلّم مدى الحياة، ويشكل جزءاً مكوناً من التعليم الجيد، والتعليم من أجل التنمية المستدامة هو عبارة عن تعليم شامل ذي قدرة تحويلية يعالج مضامين التعلم ونتائجه، والنهج التربوي وبيئة التعلم، ويحقق غايته من خلال تحويل المجتمع، وتتمثل الغايات الخمسة الأساسية المرتبطة بتعليم الكبار وتعلمهم ضمن الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة في الآتي (اليونسكو: ٢٠١٤: ١١):

- **الغاية ٣-٤:** تناشد البلدان أن تضمن فرص الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي.
- **الغاية ٤-٤:** تناشد البلدان أن تؤمن لعدد أكبر من الناس المهارات التي يحتاجونها لإيجاد عمل لائق.
- **الغاية ٥-٤:** تناشد البلدان أن تسعى إلى القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم.
- **الغاية ٦-٤:** تناشد البلدان أن تضمن أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار بالقراءة والكتابة والحساب.
- **الغاية ٧-٤:** تناشد التعليم من أجل التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والسلام والمواطنة العالمية.

ثالثاً: تعليم الكبار واستشراف التنمية المستدامة وفق رؤية مصر ٢٠٣٠:

تتناول الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعلم الكبار، ثلاثة محاور رئيسة تتمثل في: "سد منابع الأمية، والتحرر من الأمية، ومواصلة التعلم للمتحررين من الأمية"، وتتسق هذه المحاور الثلاث مع متطلبات خطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، وبخاصة الهدف الرابع منها، من حيث استحداث مداخل تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري، ومتطلبات التنمية فيه، وركزت الخطة على تحقيق أهدافها من خلال الشراكة بين مؤسسات الدولة، وكافة مؤسسات المجتمع المدني، للقضاء على الأمية بأنماطها المختلفة. ومن أمثلة هذه الشراكة؛ تلك الجهود التي تشترك فيها وزارة التربية والتعليم، والهيئة العامة لتعليم الكبار؛ لسد منابع الأمية، وتحسين القرائية لدى الصغار، منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. إتاحة فرص التعليم الأساسي المجاني والمنصف والجيد للجميع دون تمييز.
٢. إتاحة فرص الحصول على نوعية جيدة من الرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي؛ مما يعني الوقاية من (الأمية).
٣. القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني وبخاصة للفئات الضعيفة.
٤. الاهتمام بتعليم وتعلم ذوي الاحتياجات الخاصة واستثمار التكنولوجيا الرقمية في إحداث التعلم.

٥. الاهتمام بتعليم الإناث وإعطاء الفرص التعليمية المختلفة لهن لمواصلة التعلم.
٦. إكساب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة منها: حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والتأصيل لثقافة السلام، ونبذ العنف.
٧. تيسير سبل التعلم للمتحررين حديثاً وإحاقهم بفصول الإعدادي، ومراحل التعليم المختلفة.
٨. استثمار معلمي التربية والتعليم للعمل كمعلمين كبار وفتح فصول لمحو الأمية.
٩. ربط تعليم الكبار بالمشروعات الصغيرة للحد من الفقر.
١٠. تقوية صلات الوصل بين التعليم النظامي وغير النظامي لمواصلة التعلم.

البرامج الأساسية لتنفيذ الخطة:

تتبنى خطة الهيئة العامة لتعليم الكبار لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠، ثلاثة أهداف استراتيجية، هي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: سد منابع الأمية
- الهدف الاستراتيجي الثاني: التحرر من الأمية
- الهدف الاستراتيجي الثالث: ما بعد محو الأمية

والجدول التالي يوضح المشروعات الأساسية والفرعية التي تتبناها خطة
محو الأمية وتعليم الكبار، لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ومؤشرات الأداء خلال
الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول ()

برنامج الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٧ / ٢٠٢٠) لتحقيق رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠.

مسؤولية التنفيذ	المستهدف /٢٠١٩ ٢٠٢٠	الحالي /٢٠١٨ ٢٠١٩	السابق /٢٠١٧ ٢٠١٨	مؤشرات الأداء	المشروع الفرعي (المستهدفات)	المشروع الرئيسي	الأهداف الاستراتيجية
الهيئة العامة لتعليم الكبار بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم					• رفع الوعي المجتمعي بأهمية التعليم من خلال:	محو الأمية	١- أن يكون التعليم متاحاً للجميع دون تمييز
	٥٠٠٠	٤٥٠٠	٤١٦٧	عدد القوافل	- القوافل الاعلامية والتنموية		
	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٣٤١٥	عدد الندوات	- الندوات التوعوية والتنقيفية		
	←→			التقارير الاعلامية	- استثمار وسائل الاعلام للحشد وتعبئة الرأي العام لمواجهة الأمية		
	←→			تقارير المتابعة والتوجيه	- التوعية المستمرة للدارسين بالفصول محو الأمية وخاصة الإناث		

مسؤولية التنفيذ	المستهدف /٢٠١٩ ٢٠٢٠	الحالي /٢٠١٨ ٢٠١٩	السابق /٢٠١٧ ٢٠١٨	مؤشرات الأداء	المشروع الفرعي (المستهدفات)	المشروع الرئيسي	الأهداف الاستراتيجية
إدارة التعاون الدولي بوزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والهيئة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	مرحلة تمهيدية	عدد القرى المستهدفة	• تقديم برامج محو أمية في حوالي ٢٠٠٠ قرية بثلاث محافظات تبدأ في سوهاج- البحيرة.	الهيئة التربية والتعليم	٢- أن تتحقق جودة النظام التعليمي بما يوافق النظم العالمية
الهيئة بفروعها المختلفة	٦٠٠	٥٠٠	٤٠٠	عدد البروتوكولات العامة	• التشبيك مع مؤسسات الدولة والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.		
الهيئة بالتعاون مع الجهات الشريكة	١٧٠٤٦	١٤٢٢٠	١٥٠٠٧	عدد المؤهلين	• تنمية الكفايات المهنية للقائمين على العملية التعليمية(ما الأخذ في الاعتبار تقديم التدريب للتعاقدات الخارجية).		
الهيئة بفروعها المختلفة	٢٠٠	١٠٠	٧٠	عدد المؤهلين	• تنمية الكفايات المهنية للعاملين بالهيئة وفقاً لمعايير جودة تعليم الكبار		
الهيئة بفروعها	%٩٥	%٨٥	%٧٥	نسبة تغطية	• المتابعة الميدانية		

مسؤولية التنفيذ	المستهدف /٢٠١٩ ٢٠٢٠	الحالي /٢٠١٨ ٢٠١٩	السابق /٢٠١٧ ٢٠١٨	مؤشرات الأداء	المشروع الفرعي (المستهدفات)	المشروع الرئيسي	الأهداف الاستراتيجية
المختلفة				المتابعة الميدانية للفصول	الفصول		
الهيئة بالتعاون مع المركز القومي للاختبارات	%٦٠	%٤٠	%٢٥	نسبة تغطية اللجان الامتحانية	• تقييم أداء اللجان الامتحانية على مستوى المحافظات		
ديوان عام الهيئة	تحدد وفقاً لطلب المتحررين من الأمية	تحدد وفقاً لطلب المتحرريين من الأمية	٩٣٠٨٢	عدد الشهادات	• اصدار الشهادات للمتحررين من الأمية.		
الهيئة بالتعاون مع جهات بحثية متخصصة	٢	٢	٢	عدد البحوث المنفذة	• تلبية متطلبات تطوير مجال تعليم الكبار من خلال البحوث الميدانية والمكتبية.		

مسؤولية التنفيذ	المستهدف /٢٠١٩ ٢٠٢٠	الحالي /٢٠١٨ ٢٠١٩	السابق /٢٠١٧ ٢٠١٨	مؤشرات الأداء	المشروع الفرعي (المستهدفات)	المشروع الرئيسي	الأهداف الاستراتيجية
الهيئة بالتعاون مع الجهات الشريكة	١٠٠	٧٠	٥٠	عدد القصص الناجحة	• مشاركة قصص نجاح المتحررين من الأمية وتوثيقها تشجيعاً لهم وتحفيزاً للآخرين.	ما بعد محو الأمية	٣ - تحسين الحالة التنافسية للتعليم محلياً وإقليمياً وعالمياً
الهيئة بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم لمعادلة الشهادات	٥٠	٢٣	لا يوجد	عدد الفصول	• إتاحة الفرص أمام المتحررين من الأمية لمواصلة التعليم من خلال فصول التقوية للمرحلة الإعدادية		
مشروع مشترك بين وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع وزارة الاتصالات ومنظمة اليونسكو وشركة مايكروسوفت		٧٢٥	مرحلة تمهيدية	عدد المتحررين من الأمية	• مشروع محو الأمية عن طريق التكنولوجيا الرقمية.		
الهيئة بالتعاون مع الجهات الشريكة والمنظمات الدولية	١٠٠٠	٧٢٥	لا يوجد	عدد المتحررين من الأمية	• التوسع في استخدام التطبيقات الرقمية لمحو الأمية.		

رابعاً: متطلبات تنفيذ الخطة:

تقوم الهيئة بإجراء مجموعة من التدخلات العاجلة لتنفيذ الخطة السابقة، ولكن يبقى مساهمة مجلس النواب في تعديل مواد القانون (٨) لعام ١٩٩١ لتوسيع نطاق عمل الهيئة وصلاحياتها لمواجهة الأمية، وتحتاج الهيئة أيضاً إلى المزيد من جهود ومساهمات الجهات الشريكة من مختلف مؤسسات الدولة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأحزاب، والنقابات، وفقاً لنص القانون.

من ثم فإن هناك عدة متطلبات تضمن تحقيق مستهدفات محو الأمية وهي:

١. السياسات والتشريعات:

تعديل بعض السياسات الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار في مصر (قانون ٨ لسنة ١٩٩١) حيث ضرورة إعادة النظر في بعض مواد القانون، لتتناسب مع متطلبات التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠، وبما يتفق ومتغيرات العصر.

٢. التمويل:

سيظل التمويل هو العقبة الأساسية التي تواجه أي مشروع تنموي، لذا يجب إيجاد مصادر تمويل جديدة وغير تقليدية، من بينها ما يلي:

- دعم برامج التنمية المهنية لمعلمي تعليم الكبار.
- تقديم مزيد من الدعم والتمويل لإنجاز حملات قومية لقراءة الكبار (التحرر من الأمية).

- تحديد مجموعة من المؤشرات الخاصة بقياس أثر مخرجات تعليم الكبار في التحسن في سوق العمل، الصحة، التعليم، المشاركة المجتمعية والسياسية.
- دعم آليات تحقيق جودة برامج تعليم الكبار.
- أن تخصص الجهات الشريكة: "المؤسسات الحكومية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والأحزاب السياسية، والنقابات العمالية" ما لا يقل عن (٥ %) من ميزانيتها؛ للمساهمة في محو الأمية.

٣. تفعيل الشراكات:

تفعيل شراكة الهيئة العامة لتعليم الكبار مع كافة قطاعات الدولة - وفقاً لما نص عليه قانون ٨ لسنة ١٩٩١- بالزام كافة مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بالمشاركة في تنفيذ الخطة القومية لمحو الأمية وتعليم الكبار، مع إيجاد الحوافز المناسبة لتشجيع هذه المؤسسات على الشراكة في تنفيذ الخطة.

خامساً: معوقات تنفيذ الخطة:

١. ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للبرامج والمشروعات الخاصة بمحو الأمية وتعليم الكبار.
٢. نقص الكوادر البشرية المؤهلة جيداً للعمل بمجال محو الأمية وتعليم الكبار.
٣. القصور في إنشاء قاعدة بيانات متكاملة للأمين (الاسم والرقم القومي والعنوان ... إلخ).

٤. إلغاء معادلة شهادة محو الأمية بالشهادة الابتدائية كمرحلة أولى للتعليم الأساسي.
٥. الحالة الاقتصادية المتدنية للفئة المستهدفة
٦. صعوبة الحصول علي الموافقات الأمنية للتعامل مع الجهات الشريكة من منظمات المجتمع المدني/ المنظمات الدولية.
٧. ضعف الدور الإعلامي في توضيح حجم المشكلة وتأثيرها السلبي على المجتمع بكل طوائفه.
٨. عدم تفعيل قانون (٨) لسنة ١٩٩١ وتخلي بعض الجهات الشريكة عن قيامها بالدور المنوط بها تجاه قضية الأمية في مصر وإلقاء العبء الأعظم علي هيئة محو الأمية وتعليم الكبار.
٩. ضعف الإمكانيات المحفزة لجذب الأميين للالتحاق والاستمرار في برامج محو الأمية.
١٠. ضعف دافعية الأميين للانضمام في برامج محو الأمية لأسباب ترتبط بالعوامل الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية
١١. ضعف برامج المتابعة لتأمين عدم الارتداد للأمية.

المصادر والمراجع

١. إلهام عبد الحميد فرج (٢٠٠٤): رؤى مستقبلية لطرائق وأساليب تعليم الكبار، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر التربوي: تعليم الكبار وتنمية المجتمع في مطلع قرن جديد، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٧-١٨ يناير.
٢. أندري ليستاج (١٩٨٢): الأمية ومحو الأمية، دراسات ووثائق تربوية، اليونسكو، ١٩٨٢.
٣. جمعة حجازي (٢٠٠٧): الأمية .. تفاقم المشكلة وتعثر الحل، سوريا، المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠٠٧.
٤. جمهورية مصر العربية (١٩٩٩): القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١، بشأن محو الأمية وتعليم الكبار، ط٦، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.
٥. عبد الله بيومي (٢٠٠٠): تقويم الوضع الحالي لمحو الأمية (الجهات - العقبات - التنسيق)، القاهرة، أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا بالتعاون مع المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية.
٦. محمد بن أبي بكر الرازي (٢٠٠٤): مختار الصحاح، ترتيب: محمود خاطر، القاهرة، دار مصر للطباعة ودار الحديث بالأزهر.
٧. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٤): خارطة الطريق لتنفيذ برنامج العمل العالمي بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة، باريس، اليونسكو.
٨. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٥): التنمية المستدامة تبدأ بالتعليم "مساهمة التعليم في تحقيق الأهداف المقترحة لمرحلة ما بعد ٢٠١٥"، باريس، اليونسكو.
٩. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (٢٠١٦): تعميم الهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة - التعليم حتى عام ٢٠٣٠ في التخطيط والسياسات القطاعية الشاملة، دليل تقني موجه لمكاتب اليونسكو الميدانية، باريس، اليونسكو.
١٠. الهيئة العامة لتعليم الكبار (٢٠١٤): الخطة الاستراتيجية لمحو الأمية وتعليم الكبار ٢٠١٥ - ٢٠٣٠.
١١. وزارة التخطيط والمتابعة (٢٠١٤): رؤية مصر "استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠"، القاهرة.
١٢. وزارة التخطيط والمتابعة (٢٠١٤): رؤية مصر "استراتيجية التنمية المستدامة - مصر ٢٠٣٠"، القاهرة.
١٣. وزارة التربية والتعليم (١٩٩١): قانون رقم (٨) لسنة ١٩٩١ في شأن تعليم الكبار ومحو الأمية، القاهرة، وزارة التربية والتعليم.